

Min Asrār al-'Udūl fī Siyāg al-Asmā'

من أسرار العدول في صيغ الأسماء

Raziyu Lawal Sulaima¹, Haruna Abubakar Haruna²

¹University Dutsin-ma katsina state; Nigeria

²Universite Africaine Franco-Arabe Bamako; Mali

Correspondence e-mail; raziyu11@gmail.com¹, harunaabubakarjarious@gmail.com²

Submitted: 14/01/2023

Revised: 06/02/20223

Accepted: 22/05/2023

Published: 24/06/2023

Abstract

Changing from the form of the pronunciation to another form only occurs due to a specificity necessitated by the context, and is not envisaged in the speech of the Arabs except by those who know the symbols of eloquence, eloquence, and meanings, and know the secrets of the speech of the Arabs. Variation in the morphological forms of nouns of all kinds is also not an obstacle, especially in Quranic expression, but rather leaves a semantic guide required by the context, occasions, and positions. Among these connotations is the departure from the original meaning to a secondary meaning or another meaning through which it indicates an additional meaning, such as changing from the infinitive to the plural and vice versa, from the masculine to the feminine and vice versa, from the indefinite to the definite article, from the infinitive to the derivatives and vice versa, and so on. This paper aims to reveal those connotations and rhetorical meanings behind the phenomenon of variation in the forms of nouns according to morphological rules and sometimes syntactic, while pointing out some of the differences in opinions of scholars on the issue in which these differences were found.

Keywords

Modulation, conjugation, formula or formulas, noun, definite noun, indefinite article, masculine feminine, derivatives, infinitive, singular, plural.



© 2023 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY NC) license (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>).

المقدمة

ظاهرة العدول في الصيغ الصرفية ظاهرة وقف عليها الدارسون والباحثون وموضوع العدول وأنواعه واسع كالعدول في صيغ الأفعال والعدول في صيغ الأسماء من الاسم إلى الفعل ومن الفعل إلى الاسم. وكالعدول من المفرد إلى الجمع والعكس، ومن المذكر إلى المؤنث والعكس، ومن النكرة إلى المعرفة، ومن المصدر إلى المشتقات ومن المشتقات إلى المصدر.

هذه الورقة تهدف إلى تسليط الضوء على دلالة بعض صيغ الأسماء نتيجة عدول هذه الصيغ من صيغة إلى أخرى لغرض تعبيرية أو معنى مقصود. هذا بحث بعنوان "من أسرار العدول في صيغ الأسماء" معلوم أن لكل صيغة من صيغ الأسماء دلالة تدل عليها بالإضافة إلى دلالتها المعجمية مثلا صيغة المبالغة (فعال وفعليم) تدل على دلالة تختلف عن صيغة (فاعل) وإن اشتركا في الدلالة المعجمية وصيغة جمع تكسير دلالتها عن صيغة الجمع السالم وكذلك المفرد والمؤنث وغيره. هذا هو الأصل لكن بعض الأحياء يعدل عن هذا الأصل إلى غيره كاستعمال صيغة المذكر في محل استعمال المؤنث أو العكس واستخدام صيغة الجمع في محل المفرد أو العكس، والنكرة في المعرفة وهذا لغرض تعبيرية أو دلالة أو سياق أو معنى. من أهم أهداف هذا البحث معرفة دلالة صيغ العدول وكيفية استخدام هذه الصيغ والعدول بأنواعه، والوقوف على دلالة الألفاظ في السياق والعبارة في المواقف والأحوال التي تقتضي ذلك.

منهج البحث

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي يحاول إظهار مواقف دلالية لصيغ العدول في الأسماء بحيث يصفها ويحللها من خلال الأمثلة.

نتائج البحث والمناقشة

المحور الأول: مفهوم العدول

لعلم الصرف أهمية كبرى كما يفهم أنه تمهيد للنحو في دلالة الكلمات، كما كان النحو ممهدا للبلاغة في دلالة الجمل والعبارة، وفي ذلك قال بعض العلماء، كابن جني: «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والتحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب، على من أراد معرفة التحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة، حاله المتنقلة» (عوض: ٢٠٠٥). وقال ابن فارس: «وأما التصريف - فإن من فاته علمه فاته المعظم، لأننا نقول: وجد وهي كلمة مبهمه فإذا صرفنا أفصح فقلنا في المال وجداً وفي الضالة وجداناً وفي الغضب مؤجدةً وفي الحزن وجداً» (ابن فارس، ٢٠٠٥).

وعلم الصرف قد عرفه بعض العلماء بأنه "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسم الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع إلى غير ذلك". وقيل هو "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليس بإعراب ولا بناء" (ابن فارس، ٢٠٠٥).

وهو العلم الذي يُعنى بتحويل الكلمة من أصل واحد إلى كلمات أخرى من نفس الجذر لمعان مقصودة، وهذا التغيير هو الذي يفيد في المعنى. وهو علم يبحث في مفردات اللغة من حيث صورتها، وهيئتها، وما فيها من صحّة، أو إبدال، أو إعلال، أو إدغام، وهو علم دراسة المشتقات في اللغة، وبمعنى آخر هو العلم الذي يدرس "بنية الكلمة" (mawdoo3.com). وقيل علم الصرف: هو العلم الذي يبحث في صيغ الكلمات وأوزانها المفردة قبل انتظامها في الجملة، ويبحث فيما يطرأ عليها من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال (mawdoo3.com)

وعليه يفهم أن لبنية الكلمة في تحديد المعنى دوراً مهماً قبل انتظامها في الجملة، ومن هنا تظهر أهمية الصيغة الصرفية للكلمة، فكلمتا (غفر) و(استغفر) اختلفتا في المعنى تبعاً لاختلاف الصيغة والوزن، مع اتفاقها في أصل دلالتها المعجمية، ولذلك قيل: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى» (mawdoo3.com)

ولعل من أجل هذا عقد الصرفيون فصلاً سموه (معاني صيغ الزوائد)، قد تؤدي الزيادة إلى زيادة دلالة معنى في الكلمة كالتعدية والمطاوعة والتشارك بين اثنين والسلب والإزالة...، ومن ذلك الفرق بين (دخل وأدخل، وفتح وانفتح) وغير ذلك.

ويتبين من هذا التعريف أن العدول الدلالي أو الصرفي ليس خروجاً عن النظام كما في العدول اللفظي، كلاهما يؤدي معنى جديداً بليغاً، فإسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي كما في قوله تعالى ﴿چ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠﴾، فالرأس لا يشتغل بالشيب ولكن هذا التركيب صحيح نحويًا ودلاليًا أدى معنى ثانياً بليغاً واسعاً لا يؤديه التركيب المألوف من الناحية الدلالية، وهو يدل على كثرة الشيب في الرأس وسرعة انتشاره (الكبير، ٢٠١٢).

أولاً - العدول لغة:

العدول في اللغة يدل على حياد الشيء عن وجهته وإمالاته عنه، أو على استواء الشيء واعوجاجه وعدم استقامته.

جاء في كتاب العين "عَدَلَ الشيء: نظيره، والعَدْلُ أن تَعْدَلَ الشيء عن وجهه فتميله، وَعَدَلْتُ الشيء أقمته حتى اعتدل، وعدلت الدابة إلى كذا أي عطفتها فانعدلت، والعَدْلُ الطريق، والانعْدال الانعراج". وفي المحكم: عَدَلَ عن الشيء يَعْدِلُ عَدْلًا وَعُدُولًا حَادَّ وَعَدَلَ إِلَيْهِ عُدُولًا رَجَعَ، وَعَدَلَ الطَّرِيقَ مَالًا وَانْعَدَلَ وَعَادَلَ اعْوَجَّ. وقال ابن فارس: "عدل: العين والdal واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج"

ثانياً العدول اصطلاحاً

إن للعدول مرادفات عديدة توافرا عند بعض الدارسين ومن أهمها الإنزياح، والإنحراف والتجاوز، والإحاطة والإختلال والمخالفة والشناعة وخرق السنن والانتهاك والعصيان وغير ذلك، ومنهم من فضل استعمال كلمة العدول (عبيج السلام: ٢٠١٣).

ويرى د. تمام حسان أن العدول هو "خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتساب في الاستعمال الأسلوبى قدر من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التى يقاس عليها".
وسماه بعض البلاغيين العدول بالصرف أو الالتفات، وعليه يقول ابن المعتز "هو انصراف المتكلم عن مخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى مخاطبة وما يشبه ذلك من الالتفات، والانصراف عن معنى إلى معنى آخر"
قال علي بن محمد الجرجاني "العدل في اصطلاح النحويين خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى" ولكن هذا التعريف ليس تعريفاً جامعاً مانعاً، لأن العدول في الصيغ الصرفية قد جاوز الاسم إلى الفعل، والعدول الذى نسعى إلى تعريفه أعم وأشمل.

وقد ذكر ابن الأثير (ت ٣٦٠هـ) "أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذى اطلع على أسرارها، وفتش عن دفتائها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنه من أشكال ضروب علم البيان وأدقها فهماً، وأعمضا طريقاً".
ومن خلال اكتشاف. أصول هذا المصطلح لدى ابن الأثير يتجلى عمق ما وصل إليه البحث في استكناه خصوصية المصطلح بالانتقال من معنى إلى معنى، لا يتوصل إليه إلا المجتهد في معرفة البلاغة والفصاحة، والغائص في أعماق أسرارها، والمنقب عن ذخائرهما باعتبار العدول من أشكال ضروب علم البيان، لأنه دقيق الفهم، غامض الطريق.

وعلى هذا فالعدول مصطلح بلاغى من وجه، ومصطلح دلالي من وجه آخر، ومصطلح صرفى من وجه آخر، فهو معنيّ بالبيان العربى في لفتاتها البلاغية، وهو معنيّ بدلالة الألفاظ في صيغ الاستعمال.
وفي ضوء هذا الفهم يبدو لنا أن العدول في معناه الاصطلاحي هو الانتقال بالألفاظ في النص من سياقها المؤلف الاعتيادي إلى سياق جديد خلاف الظاهر، مما يثير التساؤل، ويلفت النظر والانتباه.
وفي ظل هذا الاصطلاح سينصب حديثنا عن العدول بعامة تمهيداً، وعن العدول القرآني بخاصة استقراء. ويبدو مما سبق أن العدول عند علماء البلاغة هو الانصراف من أسلوب الكلام إلى أسلوب آخر، وعند علماء الصرف هو الانزياح والانصراف من صيغ إلى أخرى.

والأصل الصرفى فهو المعنى الأول الذى تحمله الصيغة الصرفية على نحو كون صيغة اسم الفاعل الدالة من قام بالفعل أصل صيغة المبالغة، فتكون صيغة المبالغة معدولة عن اسم الفاعل، والأصل أن لا يُخبر بالماضي عن المستقبل، ولا يسند المذكر إلى المؤنث ولا المؤنث إلى المذكر، ولا يوصف المفرد بالجمع وغير ذلك.

نعم الله تعالى على عباده بالأولاد، وقد قدم القرآن (إنثاً) حال كون اللفظ نكرة، وأخر الذكور معرفة، ثم خالف التقديم التأخير في الثاني (ذكرانا وإنثا). والسرّ في ذلك التنويه بأمر الأنثى لأنها منبأ الولادة التي كان السياق ليانها ، ونكرة لبيان النوع والتكثير ولأنهن أكثر، ونظيره قوله تعالى: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَدْيَ الْفٰسِقِينَ** الشعراء: ٤١

دلالة السياق تفرض الكثرة في تنكير (أجزاً).

فالصيغة (إنثاً) يصور لنا حياة العالم اليوم من النسوة وشتاتهن .أما الذكور بالمعرفة وهو ليوفق المبنى الصوتي إنطلاقاً من الحفاظ عن الفواصل ثم للدلالة على إحترام في أمرهم. وقد علق الألوسي على هذه الآية وأشار إلى أن تقديم الإناث أكثر لتكثير النسل أو لتطيب قلوب آباءهن إذ في التقديم تشريف ثم قال: عرف الذكور للمحافظة على الفواصل أو لجبر التأخير، يعني أن الله تعالى أخر الذكور مع أنهم أحق بالتقديم فندارك تأخرهم بتعريفهم لأن في التعريف العهدي تنويها وتشهيراً، قيل ويهب لمن يشاء الفرسان أعلام الذي لا يخافون عليكم.

العدول من المذكر إلى المؤنث

الاسم المذكر ما لم يلحقه علامات التأنيث مثل رجل، كرسي، والمؤنث نوعان، حقيقي، وهو ما دلّ على ذات كفاطمة، وهند، ودجاجة، والمجازي وهو ما ليس كذلك كأذن، وشمس، وينقسم المؤنث إلى معنوي ، وهو ما كان علماً للمؤنث، وليس فيه علامة مثل مريم ، وإلى لفظي وهو ما وضع لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث ، مثل: طلحة ، وزكريا، وإلى لفظي ومعنوي وهو ما كان علماً للمؤنث ، وفيه علامة مثل : فاطمة، سلمى، عاشوراء. وقيل هناك نوع آخر من أنواع المؤنث وهو مؤنث تأويلي، وهو ما كان صيغته مذكراً في أصلها ولكن يراد تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدي معناها لأهداف بلاغية مثل: " خذ الكتاب وقرأ ما فيها يريدون الأوراق والصفحات " وللتأنيث علامات : التاء المربوطة في الاسم مثل: فاطمة، وألف المقصورة مثل : ليلي، وألف الممدودة، مثل : سوداء، إلخ. وله أقسام وأحكام أخرى.

أما المذكر فكونه هو الأصل لم يحتاج فيه إلى علامة تميزه بغيره . يقول سيديويه : " اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشدّ تمكناً وإنما مخرج التأنيث من المذكر، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه أن يعلم أذكر هو أو أنثى "

إن ظاهرة العدول في القرآن بين المؤنث والمذكر من أهم طرق الخطاب العربي ، ووظيفة المعدول كله على المعنى في إقامة الكلام ، وقد كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة.

ومن ذلك قوله تعالى **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَدْيَ الْفٰسِقِينَ** الشعراء: ٧٥

وقد عدل السياق في التأنيث إلى التذكير حيث وصف الظلم بالمذكر في لفظ (الظالم).

وقيل فالأمثال ليس مميّزا للعشر بل مميّزا هو الحسنات والأمثال صفة لمميّزها، ولهذا لم يذكر التاء لعشر، وقيل إنما أنت عشر وإن كان مضافا إلى مفرد مذكر لإضافة الأمثال إلى مؤنث وهو ضمير الحسنات. وكذا يفهم أيضا تفسير الذكر على الأنتى، فلفظ الحسنات خرج مخرج الأجر، وهو مذكر، كما قال السيوطي: " من باب مراعات المعنى لأن الأمثال في المعنى مؤنثة لأن مثل الحسنة حسنة والتقدير فله عشر حسنات أمثالها " (السيوطي، ٢٠٠٥). وهذا قريب من رأي الألوسي السابق. إلا أن ذلك لم يذهب مذاهب الكلامي في العدول وهو أفصح لأنه زيادة على فصاحة القرآن الكريم.

العدول من المصدر إلى المشتقات أو الأفعال

معروف أن المصدر هو أصل المشتقات – عند البصريين – فمصدرها هي الأصول التي يكون منها الاشتقاق وجميعها من أسماء المعاني وهو اللفظ الدال على الحدث مجردا عن الزمن متضمنا أحرف فعله لفظا مثل جلس جلوسا، أو تقديرا مثل: خاصم خصومة. وأما الفعل هو ما وضع ليدل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزءا منه، وينقسم إلى مجرد ومزيد: فالمجرد ما كان خاليا عن حروف الزيادة، مثل: ذهب، دمدم، والمزيد ما زيد في أصل وضعه حرف أو أكثر مثل أحسن، استغفر إلخ.

وقد جرى الخلاف بين العلماء عن أصل المشتقات بين المصدر والفعل، وأشار البقاء الأكبري إلى أنّ سيويوه نصّ على اشتقاق الفعل من المصدر. وقد اختص القرآن بأنواع من طريق توظيف الألفاظ ومنها إطلاقه مكان مصدر آخر أو بأسلوب أدقّ عدوله من صيغة إلى أخرى.

ومن أمثله قوله تعالى: .: **يٰٓأَيُّهَا نٰٓئِمٰٓة ٱلنَّبَا: ٢٨** وقد عدل القرآن الكريم من الصيغة الأصلية (تكذبا) مصدر (كذب) إلى كذّابا وذلك لأسباب بلاغية كثيرة منها: الإيقاع في نظام أي الذكر الحكيم، ثم لما تدل الصيغة المعدولة إليها في المبالغة في التكذيب أكثر من المصدر الأصلي هذا وخاصة أن أغلب ما يكون في العدول الصيغي يفيد المبالغة في المعنى. يقول صاحب الكشف (كذّابا) تكذبا، وفعل في باب فاعل فاش في كلام فصحاء العرب، يعني وكذبوا بتاتا لأنهم يتكلمون بما هو إفراط في الكذب، فعل من يغالب في أمره فيبلغ فيه أقصى جمده.

وقد أفاد هذا العدول تأكيد قصر صفة التكذيب عليهم ومثل هذا يدل على كمال الموصوف في تلك الصفة، ووجه هذه المبالغة أنّ تكذيبهم قد اشتمل على أمور دينية ثابتة فإن كل خصلة فيهم لو انفردت تكذيب وكذلك. أن العدول أفاد توكيد مضمون الجملة فهو تأكيد لما أفادته الجملة من الدلالة على معنى التكذيب فإنه جاء ليفيد بناء طبيعتهم على الكذب. يقول د. مأمون محمود ياسين: وفي هذه الألفاظ المطابقة مما ينشط الفعالية الإدراكية ويجلب الذهن في شيء من الدهشة والعجب.

ومن أسرار العدول إن الصيغة المعدولة إليها أقوى من حيث صوتها لوجود الذال المشددة ولذلك يؤكد إسماعيل البروسي القول بأن فيها مبالغة يقول "كذّابا" أي تكذبا مفرطا ولذلك كانوا مصرّين على الكفر وقول المعاصي.

وكل هذا يدل على إعجاز القرآن الكريم من حيث توظيف الصيغ الصرفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْهُ غَيْرُهَا مَمْلُوءًا بِقُرْبَانٍ كَرِيمٍ﴾. وقد عدل السياق عن المصدر الأصلي المتوقع- الرحمة- إلى الميمي، للدلالة فنيّة وغاية تعبيرية والمعلوم أنّ صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في بعض أوزان الثلاثي، وكثيرا ما يصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على زنة مفعلة للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان كأسدة ومسبعة ومطبخة.

يقول الدكتور حسن منديل العكيلي "وهكذا يهتم البلاغيون بالمعنى وظلاله أو المعنى الثانية وأسرار البيان القرآني والقيم التعبيرية للألفاظ والتراكيب إلا أنهم اتخذوا مقاييس علم النحو أنموذجا وأصلا يقيسون عليه العدول" وكما اتخذوا مقاييس النحو كانت صيغ الصرفية أنموذجا للعدول الدلالي أيضا. قال البروسوي "مصدر بمعنى الرحمة أي أوصى بعضهم بعضا بالرحمة، والمرحمة بهذا المعنى أعم من الرحمن بالمعنى الأولى... وتواصلوا بالمرحمة إشارة إلى الشفقة على خلق الله" وذهب ابن فودي إلى أن المعنى: "الرحمة على الخلق أو موجبات رحمة الله" مما يدل على أن الصيغة اشتملت معان كثيرة منها: مكان الرحمة أو زمن الرحمة أو عين الرحمة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ لَهُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. حيث عدل السياق إلى المصدر الميمي (المِرصاد) وذلك لتصوير الحركي لطبيعة الرصد الحاصل من المولى جل شأنه. تقول الدكتورة عائشة بنت الشاطي: "وإذا علا الكلام في نفسه كان له من الوقع في القلوب والتمكن في النفوس ما يذهل ويبهج، يستميل نحوه الأسماع، ويورث الأريحية والعزة". وهذه هي نفسها طبيعة الخطاب في القرآن الكريم.

ومما يدل على ذلك العدول الدلالي ما قال الزمخشري، "المكان الذي يترتب فيه الرصد، و(مفعال) من رصده كالميعاد والميقات من وعده ووقته، ومثل لا رصاد العصاة بالعقاب وأنهم لا يفوتونه". وقد جاء هذا العدول للدلالة الفنية وفيه إثراء المعنى مع دقة التصوير، ويستعمل كلمة "المِرصاد" في الرصد والمراقبة الشديدة، فالصيغة تحمل معنى مكان الرصد وزمانه ومصدره فيؤتي كل إنسان عمله بحيث يرى ويجازي، وفي ميزان دقيق لا يخطئ ولا يظلم ولا يأخذ بظواهر الأمور لكن بحقائق الأشياء.

ونلمح أن السياق القرآني يسوق لنا لفظة أخرى في نفس السياق للدلالة على البعث والنشور، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةِ لَهُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. حيث عدل القرآن الكريم عن بقية المصادر مثل الرجوع والمراجعة والرجعان كلها مصادر عدل عنها السياق إلى الرجعي لملاحظ بيانية.

قال الشيخ سعيد حوى فيما نقله عن النفس "هذا تهديد للإنسان مراقبة الطغيان على طريقة الالتفات أي إن رجوعك إلى ربك فيجازيك على طغيانك".

وعند الزمخشري أن المصدر المعدول عنه هو الإفضال يقول "وأما كونه مصدراً من غير فعله، فإن يوضع موضع راشداً لأنّ رشدهم فضل من الله لكونهم موفقين فيه والفضل والنعمة بمعنى الإفضال والإنعام".

العدول من المفرد إلى الجمع والعكس

إن الاسم إما مفرد أو مثني أو جمع، فالمفرد ما دل على واحد كرجل وقلم وكتب، "وهي الألفاظ التي لم تدل على المثني ولا الجمع ولا ما يلحق بالمثني أو الجمع... أما المثني فهو ما دل على اثنين مطلقاً بزيادة ألف ونون أو ياء ونون كرجلان وكتابتان، أو رجلين وكتابتين" ولم يدخل غير ذلك عند النحاة وإن دل على اثنين بوضع لفظه والجمع ما دل على أكثر من اثنين بلفظ

والجمع ما دل على أكثر من اثنين وهو ثلاثة جمع المذكر السالم وهو ما "دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون" وذلك مثل محمدون ومحمدين. وجمع المؤنث السالم وهو "ما دل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء على مفردة" مثل عابدات وفاطمت وغير ذلك.

وجمع التوكسير هو "ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة تغييراً مقدراً كفلل، بضم فسكون للمفرد والجمع أو تغييراً ظاهراً إما بالشكل فقط كأسد بضم فسكون جمع أسد، بفتحتين، وإما بالزيادة فقط كصنوان جمع صنو بكسر فسكون فيهما، وإما بالنقص فقط كنتخم جمع تخمة.... وإما بالشكل والزيادة كرجال بكسر جمع رجل...." ويلاحظ أن معنى التوكسير هو التغيير وهو الجمع الذي يتغير من نقص مبناه أو زيادة أو تغيير في شكله.

أما من جهة الأصالة فإن المفرد هو الأصل لزيادة المثني والجمع على الأصل، يقول سيبويه: "اعلم أن الواحد يعني المفرد أشد تمكناً من الجمع، لأن الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح" وقياس سيبويه هنا يدل على أن التصريف طريقة لكشف الأصالة، فالمتصرف هو الأصل، غير أنه لم يخصص جمع المعنى في ذلك، وللأسف في هذه التقسيمات تفصيلات أخرى، يقول السيوطي: "ذكر الألفاظ التي معناها الجمع لا واحدة لها من لفظها... ذكر ما يفرد ويثني ولا يجمع... ذكر ما يفرد ويجمع، ولا يثني... ذكر ما لا يثني ولا يجمع".

وعند ابن هشام أن المثني هو "كل اسم دال على اثنين وكان اختصاراً لمتعاطفين وذلك نحو: الزيدان والهندان، إذ كل منهما دال على اثنين، والأصل فيهما زيد زيد وهند هند.. ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية للتطويل والتكرار" ثم أورد ثمانية شروط لتغيير الاسم من المفرد إلى المثني والجمع. وعند الأنباري، التثنية للدلالة على اثنين، وذهب أيضاً إلى أنه يقوم مقام العطف وأصل (الزيدان) زيد زيد إلا أن العرب حذفوا أحدهما وزادوا على الأخرى زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار.

والذي يدل على أن الأصل هو العطف، أن العرب يفكون التثنية في حال الإضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار كقول الشاعر: كأن بين فكها والفك * فارة مسك ذبحت في سك. والجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية، إلا أنهم لم يعدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار، كان

طُذُّهٗ ٥٤٦ جآل عمران: ٩٧ ومحل العدول في الآية لفظ (مقام) والمتوقع في السياق أن يكون جمعا، نظرا إلى (الآيات) ومن أسباب هذا العدول مزعات الجمال الصوتي أو النظام التوفييعي، يقول الإمام الزرقاني: "هو أول شيء أحسنه الأذان العربية أيام نزول القرآن" يعني بذلك نظم الأصوات التي تطابق الأذان والأفكار. إن لفظ (مقام) أصله مفعول وقد أطلق هنا على خصوص القيام للصلاة وغيرها ويلاحظ أيضا حذف المسند إليه وتقديره عند البلاغيين هو مقام إبراهيم برفع (مقام) يقول الزمخشري: "كيف صح بيان الجماعة واحد؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة، لظهور شأنه وقوة دلالة على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه". وهذا التعليل يواكب مع الآية الكريمة في قوله تعالى: ج٤ ط٣ ب٣ ط٣

ف٣ ف٣ ف٣ ف٣ ج٣ النحل: ١٢٠ وقد أفاد السياق إلى التفتيح أمر نبي الله إبراهيم — عليه السلام — فمقامه يقوم مقام الآيات كثيرات، أما تقليل الثاني. لهذا العدول عند الزمخشري قوله هو "اشتماله على آيات" ويعتبر هذا تكرار وقد أفاده الأول اتفق النحاة على أن يدل على الحدوث وتقليل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة ستية بوظيفة الفعل من التعليق حيث تجلب مسند إليه أو منصوبا أو تكون خبر المبتدأ "ومن هنا تدل على ما تدل عليه الفعل من الحدوث والتجدد ومعنى ذلك إشارة لفظ (مقام) إلى استمرار الوقوف فيما قام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهذا معناه النحوي تحريض للأمتة حتى تتوطن قلوبهم إلى هذا المقام الشريف

الخلاصة

فهذه الورقة لم تستوعب الموضوع كاملا، وإنما عاجلت بعض صيغ العدول في الأسماء من التكثير إلى التعريف ومن المذكر إلى المؤنث ومن المفرد إلى الجمع. والموضوع واسع وكبير جدا، وقد تناوله كثير من الباحثين والداسين بالدراسة في صيغ مختلفة وبأساليب متنوعة، إلا أن الباحث حاول أن يعالج جزء منه، والله المثل الأعلى الذي له الكمال، كما يقال (ما لا يدرك كله لا يترك جله).

ومن النتائج التي توصل اليها البحث إلى إليها هي أن العدول من صيغ إلى أخرى لا يأتي سدا وإنما لغرض تعبيرية ودلالة سياقية تكمن من وراء ذلك العدول بأنواعه المختلفة. ينصح الباحث العناية بهذه الدراسة لما فيها من رابط قوي بعلم اللغة ودلالة آي الذكر الحكيم الذي أعطى اللغة العربية إهتماما كبيرا.

المراجع

القرآن الكريم

أحمد ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارن، دار الفكر، ١٩٧٩ م.

أحمد الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف . تعليق سليمان إبراهيم البلكي ، دار الفضيلة، القاهرة .
أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري : المفصل في صناعة الإعراب . تحقيق دكتور علي بو ملحم، مكتبة
الهلل، ١٩٩٤ م .

أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) : الكشاف عن حقائق التّأويل وعيون
الأقوال في وجوه التّأويل . دار الفكر للطباعة والنشر والتّوزيع ، بيروت ، لبنان . (د ت) .
أبو يعقوب يوسف بن أحمد السكاكي : مفتاح العلوم ، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمي
، بيروت - لبنان . د ت .

أبو الفتح عثمان بن جني(ت ٣٩٢ هـ) : الخصائص . الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .
أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ = ١٠٧٨ م) : دلائل الإعجاز . تحقيق عبد المنعم حمادي ، الطبعة
الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين . دار الفكر - دمشق .
أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية في النحو . تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي - بيروت ،
الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م .

ابن عاشور الطاهر : التحرير والتنوير . طبعة مؤسسة التاريخ ، بيروت ، لبنان . ٢٠٠٠ م .
الألوسي : روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . الطبعة الأولى ، دار الفكر .
تاج الدين عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي : الأشباه والنظائر . دار الكتب العلمية ، الطبعة
الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي الحنفي الخلوتي المولى أبو الفداء(١١٢٧هـ) : روح البيان . دار الفكر
، بيروت ، لبنان . (د ت)

مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية . طبعة مكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان . ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .

غياث بوب : دلالة العدول في صيغ الأفعال . ص ٢٢ ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، فصلية، العدد
الثاني عشر، شتاء، ١٣٩١ هـ ش = ٢٠١٣ م .

الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة ١ مؤسسة المختار القاهرة .

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي : الإقتراح . مكتبة الصفا, ميدان الأزهر ، القاهرة . درب الأتراك ، خلف الجامع الأزهر . ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م ، طبعة جديدة .

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . الطبعة الأولى ، دار المعارف ، بيروت .

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي : المزهري في علوم اللغة وأنواعها . الطبعة الأولى ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٩٨ .

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي : الإقتان في علوم القرآن . الطبعة الأولى ، دار الفكر .

مال الدين بن هشام الأنصاري المصري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . طبعة دار الطلائع ، للنشر والتوزيع ، القاهرة . (د ت)

جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري : مغني اللبيب عن كتب الأعراب . طبعة دار إحياء العربية ، دت

حسن طبل : أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية . دار الفكر ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .

خالد محمود خالد، رجال حول الرسول طبعة دار الفكر.

عائشة بنت الشاطي : الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل بن الأزرق . دار المعارف بمصر . (د ت)

تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها . دار الثقافة ، المغرب . ١٩٩٤ م .

تمام حسان : البيان في روائع القرآن . دار النشر عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م .

سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى : ١٣٨٥ هـ) : في ظلال القرآن . الطبعة الثانية ، دار إحياء الكتب العربية . (د ت)

سعيد حوى، الأساس في التفسير طبعة دار السلام، القاهرة . د ت

عبد الله بن فودي : ضياء التأويل في معاني التنزيل . طبعة الاستقامة، القاهرة . (د ت)

علي الصابوني : التبيان في علوم القرآن . الطبعة الثامنة ، دار الصابوني ، للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة . (د ت)

عبد الرحمن بن أبي الوفاء، كتاب أسرار العربية طبعة الأولى دار الجيل بيروت ١٩٩٥ م .

فتح الله أحمد سليمان : الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية . الطبعة الأولى ، دار الآفاق العربية . (د ت)

محمد رزق شعبر : الوظائف الدلالية للجملة العربية . مكتبة الآداب ، القاهرة . ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٨ م .

محمد عبد العظيم الزرقاني : (ت ١٣٦٧) : مناهل العرفان في علوم القرآن . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثالثة ، مصر . (د ت)

محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة مدخل الدراسة معنى النحو . الطبعة الأولى دار الشروق ، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

محمد تحريشي : النقد والإعجاز . إتحاد الكتب العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .

يحيى بن حمزة العلوي, الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .